

## تقرير تحليل ومناقشة الإدارة

تأسست شركة الأنوار القابضة ش م ع ع في 20 ديسمبر 1994 كشركة مساهمة عامة مُتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية. وقد تمكنا على مدى الواحد والعشرين سنة الماضية من بناء شركات ناجحة وتخرجنا من بعضها من خلال بيع الحصص أو طرحها للاكتتاب العام.

### استراتيجية الاستثمار: الوضوح والتميز والثبات

يتمثل أساس الإطار الاستثماري لشركة الأنوار في امتلاك الأسهم والاستثمار في الشركات الخاصة بهدف تنميتها وتحسين أداء أعمالها.

نحن نسعى دائما في شركة الأنوار الى تحقيق الكفاءة ونمقت البيروقراطية. ولتحقيق أهدافنا، نحن ننتهج سياسة التركيز على الاستثمار في الشركات التي يديرها مدراء حريصون على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة.



بعد الاستثمار، يتمثل دورنا ببساطة في خلق بيئة عمل تُمكن الرؤساء التنفيذيين من زيادة نجاعتهم الإدارية وتوفير القيمة للمساهمين.

نحن ننتهج المرونة في تخصيص رأس المال ونتوخي الحرص في عمليات الاستحواذ مما يجعلنا في مركز قوي بالسوق. كما أننا نتصرف بحكمة وحذر عند امتلاك حصص الملكية من حيث الحصول على حصص مهيمنة/ غير مهيمنة/ حصص أقلية في الشركات، وهذا يتوقف على طبيعة الفرصة المتاحة.

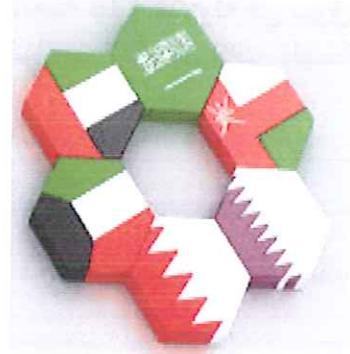
### المشهد الاقتصادي العالمي

تميزت سنة 2015 بتقلبات حادة في السوق بسبب عدد من العوامل المتداخلة مثل استمرار ركود أسعار السلع الاستهلاكية والمخاوف بشأن نمو الاقتصاد العالمي.

كانت مؤشرات النفط والسلع الاستهلاكية أكثر فئات الأصول انخفاضا خلال سنة 2015 في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فقد ظهرت بوادر الانكماش الاقتصادي مرة أخرى في جميع البلدان.

كما شهدت السنة أسوأ أداء فصلي منذ 2011 خلال الربع الثالث من سنة 2015 حيث خسرت أسواق الأسهم العالمية ما يزيد عن 11 تريليون دولار أمريكي من القيمة السوقية بسبب ضعف الأداء الناتج عن تراجع أسواق السلع الاستهلاكية وخفض قيمة العملة الصينية خلال شهر أغسطس 2015 والحذر بشأن رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

• لقد عزز ارتفاع أسعار النفط بعد سنة 2009 أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومكّنها من تكوين فوائض مالية ضخمة. إلا أن أسعار النفط الخام بدأت في الانخفاض وتراجعت بنسبة 45% في نهاية سنة 2014 ونسبة 16.2% في سنة 2015. كما رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مما أدى الى دعم وتعزيز الدولار الأمريكي وزيادة الضغوط على النفط.



• من بين الأحداث الرئيسية الأخرى التي جرت هذه السنة نذكر فتح البورصة السعودية أمام المستثمرين الأجانب ورفع العقوبات المفروضة على إيران والحرب في اليمن وتصاعد تهديدات ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

• وقد أدت الأزمة الأخيرة الى انخفاض أسعار النفط وتقليص الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن استمرار انخفاض أسعار النفط دفع دول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، الى إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق في الموازنة وكذلك رفع الدعم.

• شهدت الأسهم الخليجية تراجعاً شديداً خلال السنة نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط وزيادة التوترات الجيوسياسية والمخاوف بشأن ضعف الاقتصاد العالمي. وشهدت الأسواق تدفقات خارجية كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية من المنطقة منذ الأزمة المالية لسنة 2008.

مؤشر أداء السوق	أبوظبي	البحرين	دبي	الكويت	سلطنة عُمان	قطر	السعودية
2015	-4.9%	-14.8%	-16.5%	-13.0%	-14.8%	-15.1%	-17.1%

• من حيث النشاط التجاري، انخفضت القيمة الإجمالية المتداولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 268 مليار دولار أمريكي أو 33.6% لتصل إلى 528.6 مليار دولار أمريكي، وهو أكبر انخفاض في أكثر من ست سنوات.

• إن الاحتياطات المكونة على مدى السنوات القليلة الماضية وجهود تنويع موارد الدخل تساعد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وقد بدأت العديد من الحكومات مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بالفعل في زيادة مستوى الدين لتمويل العجز. وشرعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي كذلك في تطبيق إصلاحات هيكلية مثل زيادة الضرائب وخفض الدعم. حيث أن سيناريوهات معدل الدين المنخفض إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي توفر الحماية للقيام بمزيد من الاقتراض. علماً بأن معرض اكسيو 2020 ونهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022 تبشر بكل خير لدول مجلس التعاون الخليجي.

• من المتوقع تنفيذ إصلاحات اقتصادية إضافية خلال سنة 2016 حيث ستقوم بلدان المنطقة بترشيح الإنفاق الذي سيقصر فقط على أهم مشروعات البنية الأساسية مع محاولات جدية لتنويع موارد الاقتصاد بعيداً على قطاع النفط وبناء اقتصاد غير نفطي مُستدام.

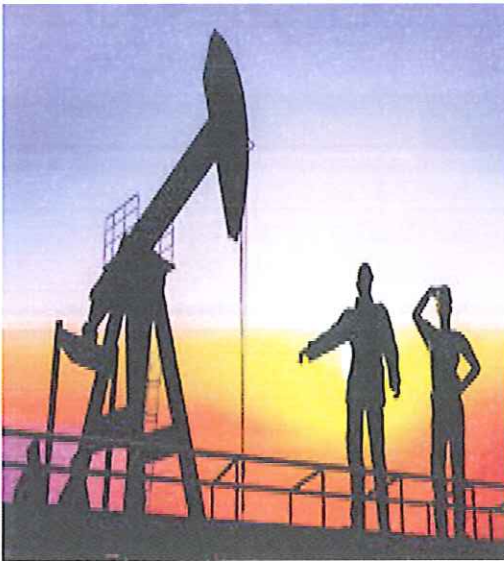


بشكل عام، كانت سنة 2015 مليئة بالتحديات على مختلف المستويات، في حين كان للإنفاق الحكومي أثر مباشر في انتعاش كافة الأنشطة الاقتصادية ورفع مستويات قطاع الاستهلاك وأنشطة التصدير والاستيراد. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي العُماني بنسبة 14.2% بأسعار السوق خلال الفترة من يناير 2015 إلى سبتمبر 2015 ليقترُب من 20.08 مليار ريال عُُماني، مقابل 23.41 مليار ريال عُُماني في السنة المنصرمة.

في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2015، بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 7.98 مليار ريال عُُماني، مُسجلاً انخفاضاً بنسبة 36% عن إيرادات الفترة نفسها من سنة 2014. وبلغت نسبة مساهمة صافي الإيرادات النفطية حوالي 63% بمتوسط سعر 56.5 دولار للبرميل الواحد مقابل 105.5 دولار للبرميل الواحد في سنة 2014.

بلغ متوسط إنتاج النفط 981,000 برميل في اليوم في سنة 2015 مُحققاً إلى حد كبير مستوى الإنتاج المُستهدف لهذه السنة. ولتعويض الانخفاض في أسعار النفط، قامت الحكومة بزيادة إنتاج النفط ممّا أوصل انتاجها الى مستويات قياسية. يبلغ إجمالي الإيرادات المُحددة في موازنة 2016 حوالي 8.6 مليار ريال عُُماني على أساس سعر 45 دولاراً للبرميل الواحد وكمية إنتاج بواقع 990,000 برميل في اليوم، أي بانخفاض قدره 25.8% بالمقارنة مع الإيرادات المُحددة في موازنة 2015، و4% مقارنة مع الأرقام الفعلية.

تتضمن موازنة 2016 إجمالي إنفاق بقيمة 11.9 مليار ريال عُُماني، أي بانخفاض بنسبة 15.6% مقارنة بالفترة نفسها من السنة المنصرمة، ويمثل الإنفاق الحالي ما نسبته 73% حيث يبلغ 8.68 مليار ريال عُُماني. وتم خفض الدعم بمبلغ 710 مليون ريال عُُماني ليبلغ 400 مليون ريال عُُماني، ويُقدَّر العجز في الموازنة بمبلغ 3.3 مليار ريال عُُماني، بما يمثل 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي التقديري للبلاد لسنة 2016.



يُعتبر سعر التعادل النفطي في سلطنة عُمان أحد أعلى الأسعار المُعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك من المرجح أن يزداد العجز المالي للسلطنة في سنة 2016، والذي يمكن تمويله بشكل مريح، مع تجاوز القيود المتزايدة على السيولة المحلية وتراجع ثقة المستثمرين الدوليين.

لا يزال الدين الحكومي منخفضاً نسبياً، حيث يُقدر بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، وقد نجح البنك المركزي العُماني في استغلال أسواق الدين لصالح الخزينة في سنة 2015، من خلال جمع مبلغ 1 مليار ريال عُُماني. ولتمويل العجز في سنة 2016، يخطط البنك المركزي العُماني لمزيد الاقتراض من الأسواق الدولية بالإضافة إلى الاستفادة من الاحتياطات واستخدام المنح التي قدمتها الجهات المانحة.

لا يزال نمو الائتمان في الاقتصاد متواصلاً وقد حافظ على نسبة نمو جيدة قدرها 18.9% في سنة 2015، في ضوء زيادة إجمالي الودائع. وفي الوقت نفسه، تراجع نمو الودائع الحكومية، التي تمثل 30% من إجمالي الودائع، في أعقاب انخفاض أسعار النفط، حيث سجلت انخفاضاً بنسبة 2% في سنة 2015.

بدأت الحكومة سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد وترشيد النفقات وتنفيذ عمليات تخصيص استراتيجية. وعلاوة على ذلك، فإن الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020)، التي تمثل آخر خطة في الرؤية المستقبلية عُمان 2020 وستضع الأساس للرؤية المستقبلية عُمان 2040، تهدف إلى تحقيق متوسط معدل نمو سنوي قدره 3% وإجمالي استثمارات سنوية بقيمة 8.2 مليار ريال عُمان بمعدل نمو قدره 5%.

#### استعراض أداء سوق مسقط للأوراق المالية:

شهد سوق مسقط للأوراق المالية تراجعاً في مستوى الفائدة الخارجية مما أثر على المبالغ المتداولة، ولكن هبوط الأسهم الرئيسية خفض أداء السوق بنسبة 14.8% في سنة 2015. كما أن تذبذب السوق من شأنه أن يؤخر بعض عمليات الطرح العام الأولي في سنة 2016 ويجعل السوق في حاجة ماسة إلى الكثير من المحفزات.

ملخص القيمة السوقية لأداء سوق مسقط للأوراق المالية بحسب القطاع (المبالغ بـمليار ريال عُمان):

البيان	مارس 2014	مارس 2015	مارس 2016	التغيير السنوي	التغيير في الربع الأول من سنة 2016
البنوك والاستثمارات	4.16	3.92	3.48	-11.2%	0.3%
الخدمات	3.32	3.64	3.68	1.1%	-0.2%
الصناعة	1.98	1.61	1.35	-16.1%	-1.2%
إجمالي القيمة السوقية	9.46	9.17	8.51	-7.2%	-0.2%

#### التغيير في حركة المؤشر

البيان	المؤشر العام	الصناعة	البنوك والاستثمارات	الخدمات	التغيير في المؤشر العام
مارس 2016	5,467.42	6,661.86	6,906.71	3,101.77	-12.35%
مارس 2015	6,238.00	8,158.29	7,704.64	3,425.86	-9.04%
مارس 2014	6,858.89	10,534.23	8,140.76	3,696.57	14.51%
مارس 2013	5,989.68	8,155.30	7,271.57	3,150.72	5.27%
مارس 2012	5,690.07	6,347.56	6,642.69	2,639.81	-0.09%
ديسمبر 2011	5,695.12	5,958.75	6,385.67	2,567.28	-15.69%
ديسمبر 2010	6,754.92	7,306.48	8,319.73	2,705.72	6.06%
ديسمبر 2009	6,368.80	7,446.79	9,374.73	2,701.95	17.05%
ديسمبر 2008	5,441.12	4,321.64	6,620.92	2,527.87	-39.78%
ديسمبر 2007	9,035.48	8,137.06	12,312.8	3,533.14	61.88%
عدد الأسهم المدرجة في المؤشر	30	7	16	7	

(المصدر: دليل المستثمرين الصادر عن سوق مسقط للأوراق المالية)



تراجعت الأنشطة التجارية في مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية مسجلة انخفاضاً بنسبة 39.7% في متوسط قيمة تداولاتها اليومية التي بلغت 5.60 مليون ريال عُُماني في سنة 2015 بالمقارنة مع 9.30 مليون ريال عُُماني في سنة 2014.

## الفرص

واصلت شركة الأنوار مسيرتها المزدهرة في 2015-2016، إلا أن مجلس إدارة الشركة وإدارتها يحافظان على النظرة الحذرة بشأن توقعات الاقتصاد الكلي الإقليمي والعالمي واحتمال استمرار التقلبات في أسواق الأوراق المالية. وتركز الشركة بشكل كبير على إدارة المخاطر وسُبل التخفيف من أثارها، إضافة إلى استخدام عمليات صارمة على مستوى الشركات و فرق الاستثمار.

نحن نهدف إلى بناء مؤسسة قوية على المدى الطويل، ونقوم بإدارتها من خلال حلقات مختلفة، ونحن مستعدون دائماً لأصعب الأوقات. وسوف نواصل مسيرتنا الناجحة رغم التحديات المالية الجديدة التي ظهرت في المنطقة (ونحن نسير على الطريق الصحيح لإيجاد ضوابط رقابية قوية وصارمة).

ومع ذلك، نحن ندرك جيداً أن البيئة الحالية قد تمثل فرصة سانحة لتوظيف رأس المال. كما أننا نعتقد أن شركة الأنوار، التي هي شركة مُفعمة بالحياة والنشاط ولديها ميزانية عمومية قوية، في وضع ممتاز يؤهلها للاستفادة من الفرص الاستثمارية الجاذبة.

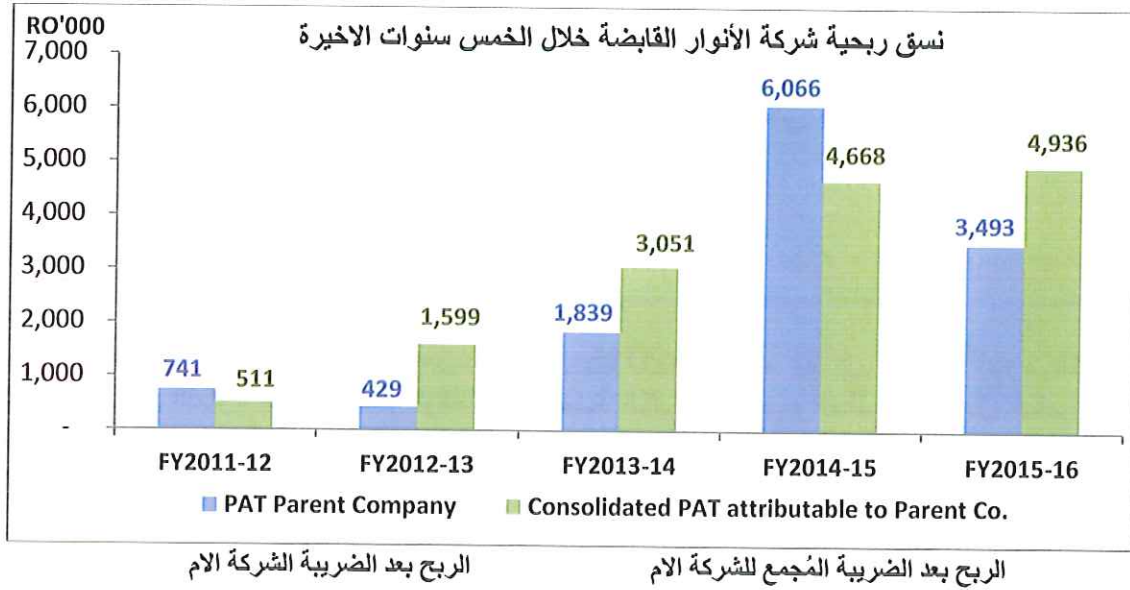
في ضوء الهبوط الأخير في أسعار النفط، وفي حالة استمرار موجة الانخفاض، فإنه يتعين تقييم فرص نمو الاقتصاد الوطني وأداء قطاع الاستثمار في السلطنة في سياق اقتصادي أوسع.

نحن نسعى دائماً، بصفتنا شركة استثمارات قابضة، إلى استكشاف الفرص الاستثمارية الجيدة التي تمكن من تحويل الخسائر إلى أرباح. علماً بأن نموذج الأعمال بشركتنا يخضع لاختبارات منتظمة بما يتفق مع تطورات السوق والتوقعات الاقتصادية

يوجد في الشركة مجلس إدارة مُلتزم كامل الالتزام بأداء مهامه على أفضل وجه، إلى جانب فريق إدارة استثنائي يعمل في إطار ثقافة استثمارية قوية وفعالة. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، فإن هناك دائماً فرصة للتطور والتحسين. ونحن نستقبل سنة 2016 بكل فخر واعتزاز بما حققناه من إنجازات، ويحدونا الأمل والتفاؤل حول المستقبل.

## تحليل الأداء

خلال السنة المالية 2015-2016 واصلت شركة الأنوار القابضة السير بثبات في طريق النمو والربحية كما هو موضح في الرسوم البيانية التالية:

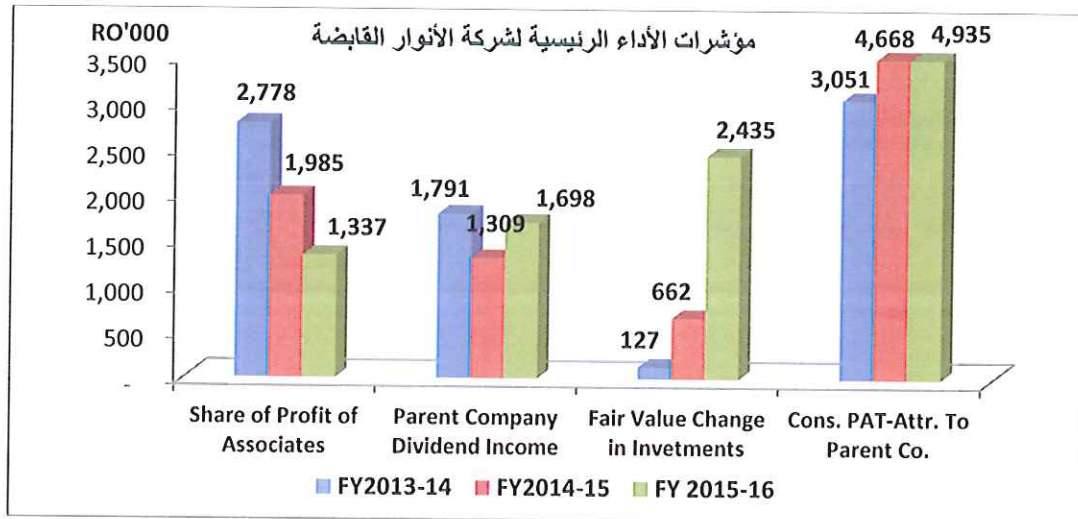


شهدت أرباح شركة الأنوار نمواً مطرداً على مدى الخمس سنوات الماضية، وفي السنة المالية 2016-2015 حققت الشركة أرباحاً بقيمة 4.94 مليون ريال عُمانى، متجاوزة بذلك الأرباح القياسية المُحققة في السنة السابقة وقدرها 4.67 مليون ريال عُمانى.

في الواقع، لقد حققنا نمواً مستمراً في السنوات الخمس الماضية، ونحن نأمل في مواصلة تحقيق أفضل النتائج في المستقبل. علماً بأن نتائجنا المالية تعكس أداءنا الأساسي القوي في مجال أعمالنا.

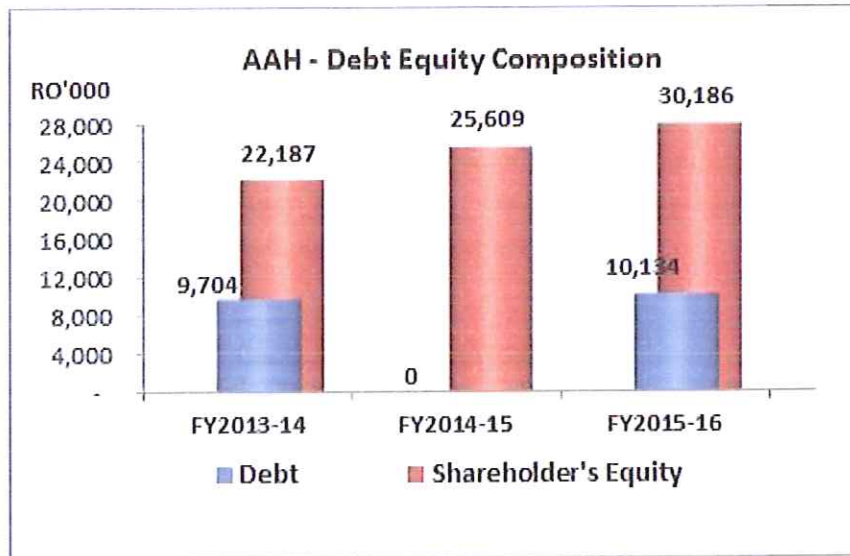
وقد مكنتنا استثماراتنا الرئيسية، على مدار السنة الماضية، من تعزيز موقعنا القيادي وكسب حصص جديدة في السوق، إضافة إلى خلق وتعزيز أفضل قيمة للعملاء.

كما واصلنا نهجنا المتمثل في تبسيط الأعمال والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والضوابط الرقابية والضغط على المصروفات والاستجابة لمتطلبات رأس المال.



لقد تمكنت الشركة من تحقيق نمو في محفظة الاستثمارات مع المحافظة على سياسة اقتراض حذرة. واعتباراً من 31 مارس 2016، حافظنا على نسبة الدين الى حقوق الملكية في حدود 0.35.

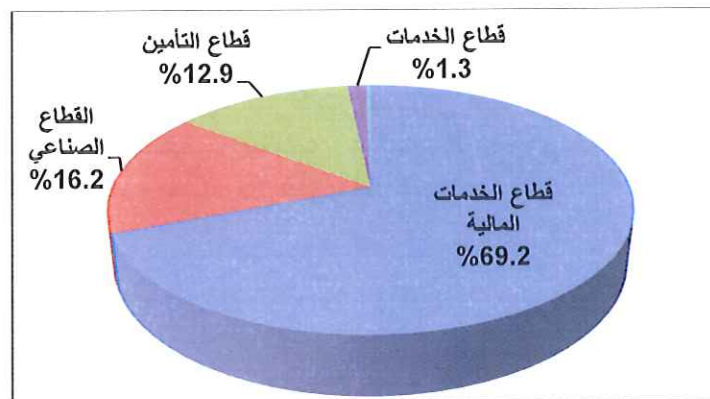
مكونات دين الأسهم لشركة الأنوار القابضة



فيما يلي القطاعات المكونة لدفتر الاستثمار : (المبالغ بالآلف ريال عُمانى)

قطاع الاستثمار	السنة المالية 2015-2014	السنة المالية 2016-2015
قطاع الخدمات المالية	10,112	27,384
القطاع الصناعي	5,917	6,409
قطاع التأمين	4,514	5,107
قطاع الخدمات	537	533
الودائع المصرفية والنقدية	4,322	119
المجموع	25,402	39,552

المحفظة الاستثمارية لشركة الأنوار القابضة كما فى 31 مارس 2016: 39.55 مليون ريال عُمانى





## التطورات الرئيسية:

كانت نتائج الأداء لسنة 2015-2016 جيدة للغاية، حيث استمر أداء الشركة في التطور الإيجابي ليترك بصماته على المشهد الاستثماري العُماني عموماً، وقد سجلت الشركة أفضل أرقام أرباح منذ تأسيسها. وهذه المكاسب هي ثمرة تنفيذ حزمة من الخطط والاستراتيجيات الخاصة بأعمال الشركة والتزامها بنموذج الأعمال المستدامة التي تصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة. وقد حققت جميع شركاتنا الرئيسية المستثمر فيها أداء جيداً. ونحن نشعر أننا مستعدون لمواجهة التحديات المستقبلية ولكننا نبقى في نفس الوقت نتحلى بالحيطة ونواصل انتهاج سياسة حذرة.

### 1- الحصة الاستراتيجية في الشركة العُمانية للاستثمار (أومنيفست):

من خلال تقييم وتحديد الفرص الاستثمارية في سوق مسقط للأوراق المالية، قمنا بالاستحواذ على حصة استراتيجية تزيد عن 9% في شركة أومنيفست، ونحن حالياً رابع أكبر مساهم في هذه الشركة.

### 2- بيع حصتنا في شركة الصقر للتأمين (فالكون)

نحن بصدد التفاوض لبيع جزء كبير من حصتنا البالغة 51% في شركة الصقر للتأمين ش.م.ع.م نظير مبلغ ملائم يساوي 1.20 X السعر / القيمة الدفترية استناداً الى القوائم المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2015.

### 3- تطوير أرض شركة الصقر للتأمين (فالكون)

لغرض الاستفادة من تراجع الأسواق حالياً، نحن بصدد التفاوض لشراء قطعة أرض تحتفظ بها شركتنا التابعة شركة الصقر للتأمين، ونعتزم بيعها بسعر أعلى من خلال التطوير التجاري.

## المخاطر ودواعي القلق

هناك مخاطر مالية مختلفة ورد ذكرها في الإيضاح 32 من القوائم المالية المجمعة. وهي بالأساس مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. ولتفادي التكرار، سيتم التطرق لهذه المخاطر بالتفصيل في الإيضاح 24 من القوائم المالية المجمعة.

بصفة عامة، فإن المخاطر التي تتعرض لها الشركات المستثمر فيها هي مصدر قلق لشركة الأنوار أيضاً. وتتمثل هذه المخاطر في زيادة التكاليف/ انخفاض هوامش الربح وزيادة المنافسة من مصادر التوريد الأخرى والتحول في رغبات العملاء وبحثهم عن حلول أخرى.



## نُظْم الرقابة الداخلية ومدى كفايتها

يوجد بالشركة ضوابط رقابة داخلية فعالة ومناسبة لحجم وطبيعة العمليات. وقد قامت الشركة بإعداد دليل الصلاحيات المالية وتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتضمن هذا الدليل مستوى الصلاحيات المخولة لمختلف العمليات اليومية.

يخضع نظام الرقابة الداخلية لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الإدارة واللجان المُنبثقة عنه والإدارة ومراقب الحسابات الداخلي. ويتم إدارة الأعمال التجارية للمجموعة من خلال إطار رقابة متطورة يستند إلى بيانات السياسات والإجراءات المكتوبة وكُتيبات الرقابة. وقد أنشأ مجلس إدارة الشركة هيكلًا إداريًا يحدد بكل وضوح الأدوار والمسؤوليات وخطوط الإشراف المباشر. كما يتم توثيق السلطات المفوضة وإبلاغها إلى جميع الموظفين.

وفقًا لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال، يوجد بالشركة وحدة تدقيق داخلي متكاملة تحت إدارة مدير مؤهل وذو خبرة يعمل تحت إشراف رئيس لجنة التدقيق.

تقدم الإدارة تقارير منتظمة عن أداء أعمال المجموعة إلى مجلس الإدارة. وهناك مراقبة وثيقة لاتجاهات الأداء والتوقعات وكذلك الأداء الفعلي بالمقارنة مع الموازنات المُعتمدة والفترات السابقة. يتم إعداد المعلومات المالية باستخدام سياسات محاسبية ملائمة يتم تطبيقها بثبات. وقد تم وضع إجراءات وضوابط تشغيلية لتسهيل إنجاز التعاملات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب لغرض المحافظة على الأصول. وتشمل هذه الضوابط أيضًا الفصل بين الواجبات والمُطابقة الدورية بين الحسابات وتقييم الأصول والمراكز المالية.

## مناقشة الأداء المالي والتشغيلي

خلال السنة، حققت الشركة أرباحًا مجمعة منسوبة لمساهمي الشركة الأم بقيمة 4.935 مليون ريال عُُماني بالمقارنة مع 4.668 مليون ريال عُُماني خلال سنة 2014-2015، أي بنسبة نمو قدرها 5.7% في الحسابات المجمعة للمجموعة، وحققت أرباحًا قدرها 3.521 مليون ريال عُُماني خلال السنة، بالمقارنة مع أرباح قدرها 6.066 مليون ريال عُُماني خلال سنة 2014-2015 في حسابات الشركة الأم.

بلغ عائد السهم الواحد للمجموعة 33 بييسة في السنة المالية 2015-2016 مقابل 31 بييسة في السنة المالية 2014-2015.

وبلغ صافي الأصول للسهم الواحد للشركة 201 بييسة كما في 31 مارس 2016، مقابل 171 بييسة كما في 31 مارس 2015.

إن نتائجنا المالية تعكس الأداء الجيد الذي حققته جميع شركات المجموعة.

السنة المالية المنتهية في 31 مارس	2014	2015	2016
الربح بعد الضريبة (ألف ريال عُُماني)	3,051	4,668	4,935
* عائد السهم الواحد (ريال عُُماني)	0.020	0.031	0.033
* صافي قيمة الأصول (ريال عُُماني للسهم الواحد)	0.161	0.171	0.201

\* مُعدلة تاريخياً نتيجة توزيعات الأرباح

بالنظر الى الأرباح المتوفرة، يُوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% (10% في السنة المنصرمة) وأسهم مجانية بنسبة 16.61% (15% في السنة المنصرمة).

نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على حكمتهم وتوجيهاتهم السديدة التي ساعدتنا على تنفيذ استراتيجياتنا بنجاح. كما نُسجل تقديرنا لثقة المساهمين بنا والدعم الذي نلقاه من البنوك المتعاملة معنا.

مع تحيات



ريجي جوزيف

الرئيس التنفيذي